إصدار الأبحاث وتطوير المناهج التعليمية أبرز اختصاصات المركز:

مركز البحوث والتطوير التربوي.. أنشطة متعددة وإمكانيات محدودة

بحوث حبيسة الأدراج والباحثون يتسربون

ـ.. تولي الدولة العملية التعليمية وتطويرها اهتماماً ملحوظاً كونها تمثّل حجر الزاوية في عجلة التنمية.. ويحتل تطوير وتحديث المناهج الأولوية في سلّم العملية التعليمية.

من هنا جاء إنشاء مركز البحوث والتطوير التربوي ليتولى القيام بالتجديد والتطوير والتدريب التربوي والاسهام في رسم الخطط التعليمية.. والمركز منذ انشائه في العام ١٩٨٣م ورغم امكانياته المحدودة استطاع أن ينجز الكثير من المهام الموكلة اليه.. هذا المركز الذي يجب أن يكون مؤسسة رائدة للنهوض بالعملية التعليمية نجده مع الأسف مازال يواجه الكثير من الصعوبات التي تحول دون تحقيقه للمهام والاختصاصات الموكلة اليه.

التحقيق التالي يسلط الضوء على المركز من حيث إمكانياته وجهوده واحتياجاته ودوره في خدمة العملية التعليمية والنهوض بها.

تحقيق / افتكار أحمد القاضي

د/ الحوثي: نعمل على تطوير المنهج وفقاً لاحتياجات العملية التعليمية

مركز البحوث والتطوير التربوي مؤسسة وطنية علمية تعنى بشئون البحث والتطوير والتجديد والتدريب التربوي.. هذه المؤسسة التي قمنا بزيارتها للاطلاع على أدائها واسهامها في النهوض بالعملية التربوية.

وجدنا المركز من خلال التجوال فيه أنه يحتوي على العديد من الدوائر البحثية وهي دائرة البحوث والتجديدات التربوية، ودائرة تطوير المناهج، ودائرة القياس والتقويم التربوي.. اضافة الى وجود العديد من الادارات منها ادارة التخطيط، وادارة الاعلام والنشر والتبادل، وادارة الرقابة الداخلية والتفتيش.. الى جانب وجود مكتبة تحتوي على مختلف الأبحاث والإصدارات والكتب التربوية.. إلا أن مكاتب الباحثين تفتقر الى وجود الكمبيوتر الذي يمكّن الباحث من الحصول على المعلومة بشكل أفضل.. كما أن المكتبة مازالت بحاجة الى العديد من الكتب الحديثة التي تلبي احتياجات الباحث.. ناهيك عن عدم وجود عاملين فنيين فيها، وكذا افتقارها للتصنيف الآلي للكتب والدوريات.

وتضم المكتبة في ثناياها ٣٠ ألف عنوان لمختلف التخصصات مهيئة للباحثين والدارسين من داخل المركز وخارجه.

هذه الدوائر والادارات البحثية على الرغم من الامكانات البسيطة الموجودة فيها، إلا أنها تقوم بإجراء العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بالعملية التربوية، وكذا عقد الدورات والورش التي تعمل على تطوير القطاع التربوي وتحسين أدائه كما تسعى الى تأليف المناهج والكتب الدراسية والمراشد وتجريبها وتقويمها بالاستعانة بالجهات المختصة وذوي الخبرات.. بالاضافة الى أن المركز يصدر العديد من الدراسات والأبحاث والاصدارات بشكل سنوي الى جانب ذلك هناك مجلة تعنى بشئون العملية التربوية تصدر بشكل دوري.

أفضـــل..

الكثير من أساتذة الجامعات اليمنية يساهمون ويشاركون في اعداد وتأليف المناهج والأبحاث والدراسات التي يقوم بها المركز والذي حاولنا من خلال معرفة تقييمهم لأداء ومهام واختصاصات المركز.

● الدكتور/ اسماعيل مسعود - رئيس قسم اللغة الانجليزية بكلية التربية - جامعة صنعاء.. يقول:

- أداء المركز في الوقت الراهن يعتبر أفضل من السابق وان كان لا يقوم بكل ماهو مطلوب منه، فهو يمتلك طاقماً أكاديمياً متخصصاً في كل قسم من أقسامه، إلا أن عدم استقرار وضعه المالي والاداري أدى الى تسرب الكثير من الباحثين الى الجامعات اليمنية مما جعل القائمين على المركز يلجأون الى الاستعانة بباحثين من خارج المركز ومن جامعات مختلفة، وهذا بالطبع لن يخرج العمل بشكله المطلوب لأن الباحث الذي جاء من الخارج لن يعمل بنفس الوتيرة التي يعمل بها الباحث الذي هو من داخل المركز، خاصة وأن مهمته محددة بفترة زمنية وستنتهي، لذا أرى أنه يجب على المركز أن يعتمد على خبراته وكوادره لأن ذلك سيزيد من نشاطه ويحسّن من أدائه.

بحوث مجمدة

● ويضيف د/ اسماعيل:

- يقتصر عمل المركز في الوقت الراهن على إعداد وتأليف المناهج على الرغم من أن ذلك يعتبر جزءاً من مهامه المطلوبة والتي تتمثل في إعداد الخارطة المدرسية وعمل دراسات حول مشاكل التعليم: التسرب، ازدحام الفصول، تطوير الامتحانات.. كما أن هناك قضايا ومهام كثيرة كان يجب على المركز القيام بها الى جانب اعداد المناهج، لكن عدم وجود الكوادر المتخصصة وشحة الامكانات المالية والادارية أدى الى التركيز على المناهج واعدادها.

● ويضيف د/ اسماعيل مسعود بالقول: هناك الكثير من الأبحاث والدراسات لا تظهر على حيز الوجود وتبقى حبيسة الأدراج، فمثلاً في فترة من الفترات طلب منا نحن متخصصي اللغة الانجليزية اعداد وثيقة لتطوير مادة اللغة الانجليزية ومراجعة المنهج في الميدان، لكن بسبب عدم توفر الامكانات حال ذلك دون وجود هذه التطويرات والتعديلات.

خطوات جادة

● الدكتورة/ أمة الرزاق حُمد - أستاذ مشارك بكلية التربية جامعة صنعاء لمرحلة عمل مع مركز البحوث - هكذا تصفها - تعتبر رحلة طويلة تقول أنها أكسبتها خبرات واسعة تعلمت منها الكثير كما أنها كانت فرصة ثمينة لها أسهمت فيها بجهد متواضع لخدمة وتطوير العملية التعليمية التربوية.

وتحدثنا قائلة:

- عملت في تطوير المناهج من الصف الأول في التعليم الأساسي وحتى نهاية المرحلة الثانوية.. كما شاركت في اعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠١ - ٢٠١٥م) من خلال رئاستي لفريق محور المناهج وتم اقرار هذه الاستراتيجية في المؤتمر الوطني الأول وهي حالياً قيد التنفيذ، وشاركت أيضاً كمستشارة لمادة اللغة العربية، ثم نظير خبير أشرف على عملية تطوير المناهج ثم أصبحت رئيسة لفريق مادة اللغة العربية وأنا من خلال عملي وتعاوني مع المركز وجدت في الحقيقة أن المركز يسعى بخطوات جادة نحو تطوير المناهج على طريق الاصلاح والتجديد التربوي في مسار العملية التربوية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية التي يشهدها مجتمعنا.

وتردف د/ أمة الرزاق:

- لأول مرة تقوم عملية تطوير المناهج في بلادنا على أسس علمية موضوعية وعلى مبررات منطقية للتطوير والتزمت بكل خطواته وأسسه ومراعاة الاتجاهات الحديثة في التطوير.. وعلى الرغم من كل ذلك انعكس بصورة ايجابية على المناهج التربوية حيث جاءت ملبية لاحتياجات المجتمع والبيئة وتطلعاتها في اعداد جيل واعٍ مستنير مؤهل لمواكبة التطورات المعاصرة، ورغم ذلك إلا أن المناهج الجديدة مازالت لها أيضاً متطلبات عدة لتحقيق أهدافها فهي بحاجة الى امكانيات مادية تتمثل في توفير المعامل والتجهيزات والأدوات اللازمة، وكذا توفير فصول دراسية نموذجية، ومعلم مؤهل تأهيلاً تربوياً وادارة مدرسية متفاعلة ومشاركة ايجابية للمجتمع المحلي.. لذلك أدى هذا القصور الى ظهور بعض الشكاوى من المناهج الجديدة.

مركز إشعاع

وتعتبر د/ أمة الرزاق حمد المركز وأداءه التربوي بمثابة مركز اشعاع تربوي في مجتمعنا فقد أسهم منذ تأسيسه بدور فاعل في احداث نقلة نوعية متميزة في مسار العملية التربوية واكتسب شهرة واسعة وعلاقات متنامية مع جهات كثيرة داخلية وخارجية عربية ودولية.. كما يعد أيضاً أحد المراكز البحثية الفاعلة في العملية التعليمية والمؤثرة في مسيرة التنمية وهو لا يقلّ أهمية عن بعض مراكز البحوث التربوية في بعض الدول العربية.. خاصة اذا نظرنا الى عمره القصير الذي لا يتجاوز ربع قرن مقارنة بغيره، لذلك نجده قد حقق الكثير من أهدافه وأنجز مهاماً كبيرة رغم قلة التجهيزات التقنية، وشحة الامكانات المادية المعتمدة للبحوث العلمية والدراسات الميدانية، وأنا على ثقة أنه اذا ما توفر الدعم اللازم معنوياً ومادياً فإن المركز سيرقى الى مصاف المراكز البحثية التربوية العربية والدولية.

تطويـــر..

وللوقوف أكثر أمام مهام المركز ودوره واختصاصاته وامكانياته يتحدث الدكتور/ ابراهيم الحوثي - نائب رئيس مركز البحوث والتطوير التربوي بقوله:

- المركز مؤسسة علمية تعنى بشئون البحث والتطوير التربوي وتطوير المناهج الدراسية ولدى المركز حالياً برنامجان رئيسيان هما: برنامج البحوث التربوية وينفذ بين ٦ - ٧ أبحاث في السنة وجميعها تتعلق في الجانب التربوي وقد أجرينا دراسة حول أولويات البحث التربوي من وجهة نظر القادة التربويين.. اضافة الى أننا نحاول توجيه الأبحاث التي نقوم بإجرائها لتكون ذات طبيعة عملية (تطبيقية) بحيث تخدم مختلف عناصر العملية التعليمية مثل: تسرب الفتاة من التعليم، قياس الأداء في التعليم الأساسي، الادارة المدرسية والمهام التي تقوم بها، التوجيه الفني والتعليم الأهلي. ويستفاد من أبحاث المركز في صياغة توجهات الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.

أما الجانب الآخر فهم الباحثون فلدينا كادر مستقل ومتخصص يقوم بإعداد الدراسات والأبحاث في المجال التربوي.

محـــدودة..

وعن امكانيات المركز يقول د/ الحوثي:

- الامكانيات محدودة، فالمركز منذ تأسيسه عام ٨٢م وحتى ١٩٩٠م لم يكن لديه ميزانية تشغيلية وخلال عقد التسعينيات حصل المركز على ميزانية تشغيلية سنوية عشرة ملايين ريال تخصص لإنجاز الأبحاث وهي بطبيعة الحال لا تكفي، لكن المركز يحاول تكييف بحوثه وبرامجه وفق امكانياته المادية.

وفيما يتعلق بجهود احتياجات المركز يقول نائب رئيس مركز البحوث والتطوير التربوي:

- منذ عام ٩٠م والمركز يعمل على تطوير المناهج حيث قام بتوحيد منهجي التعليم في الشمال والجنوب.. كما يسعى جاهداً الى تطوير وتحديث المناهج وفقاً لمتطلبات العملية التعليمية، وقد انتهينا في الوقت الراهن من تطوير مناهج وكتب الصف الثالث الثانوي.

كادر مؤهل

لدى المركز كادر بحثي مؤهل ومتخصص، فهناك ٢٣ من الكوادر الموجودة داخل المركز بدرجة دكتوراة وعدد أكبر في الماجستير، لكن المركز كما يؤكد الدكتور/ ابراهيم الحوثي قدراته المؤسسية من خلال اعتماد اللوائح التنظيمية التي مضى عليها (دهر) دون اقرارها والحاجة ملحة أيضاً لتصميم برامج تدريبية للباحثين لمواكبة الانفجار المعرفي والتكنولوجي والعلمي المتطور.

وأكثر من ذلك يقول: اننا نفتقد الشعور بأهمية البحث العلمي ودوره في التنمية.

الكفايات الأساسية

الآلية التي يعتمد عليها المركز من اعداد وتأليف المناهج متنوعة منها مستوى مخرجات هذا المنهج هل تمكّن من اعطاء التلاميذ الجرعة المناسبة من المعلومات؟ وهل تم استيعابها؟ وهل حققت أهدافها؟!

ويواصل د/ ابراهيم الحوثي حديثه: فمثلاً أجرينا دراسة لمستوى القراءة والكتابة للملتحقين بالصفوف الأولى، فوجدنا أن هناك تدنياً ملحوظاً في مستوى القراءة والكتابة لدى الطلاب، كما قمنا بتقييم مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في الصفين الرابع والسادس ووجدنا أن هناك خللاً في قدرة التلاميذ في الحصول على الكفايات الأساسية التي خططنا لها.. ولدينا حالياً ما يسمى بطريقة الكفايات الأساسية وهو أسلوب حديث نحاول تطبيقه في الواقع وقد حصلنا على دعم من منظمة اليونيسف للاطلاع على التجربة التونسية في هذا الجانب وتتلخص هذه الطريقة في اكساب التلاميذ الكفايات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بحيث لا يتم الانتقال الى تدريس كفاية أخرى إلا بعد أن يتأكد المعلم أن الطالب قد امتلك الكفاية الأولى.

أما عن دور المركز في رسم الخطط التعليمية فهو لا يشترك فيها إلا بقدر ما تسمح له مهامه واختصاصاته فهو يساهم بدراسة وأبحاث ومقارنات مع العديد من الدول للحصول على مؤشرات مناسبة في خطة تعليمية معينة والمركز ليست مهمته اتخاذ القرار بل تقديم المقترحات والتوصيات الى متخذي القرار، وقد ساهم المركز بـ ٧٠٪ من اعداد المحاور المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.

مرجع هام

مكتبة المركز ودورها في خدمة البحث والباحثين نقطة تثير الانتباه والتساؤل على حد سواء يقول د/ الحوثي:

- نشكو من عجز في الكوادر الفنية وان كانت مكتبة المركز بحاجة الى تحديث وتطوير إلا أنها تؤدي عملها ووظائفها وفقاً لما هو مخطط لها وهي مقارنة بالمكتبات الأخرى الوطنية أفضل بكثير، بل أنها تعتبر مرجعاً هاماً للطلاب والباحثين.. لكننا مع ذلك بحاجة الى مكتبة إلكترونية توفر طلبات الباحث بأقل تكلفة وأقل وقت وجهد.

باحثو المركز

ورغم الدور الذي يقوم به المركز في خدمة العملية التربوي إلا أنه يوجد العديد من الاشكاليات والمعوقات التي تحول دون الارتقاء بمهامه بالشكل المطلوب.

ومن العوائق التي يواجهها المركز يقول د/ ابراهيم الحوثي:

- قلة الامكانيات المادية وعدم انصاف الباحثين وتسوية أوضاعهم مقارنة بزملائهم في الجامعات رغم القرار الصادر عام ١٩٩٩م والماضي بمعاملة باقي المركز كنظائرهم في الجامعات اليمنية، ولكن للأسف نحن منذ ذلك الوقت نتفاوض مع المالية دون جدوى مما أدى الى تسرب الكثير من باحثي المركز الى العمل في الجامعات اليمنية أو الجامعات العربية.

ومن الصعوبات أيضاً عدم الاهتمام بالبحث العلمي، كل تلك الصعوبات والمعوقات أثّرت على أداء المركز ونحن على الرغم من ذلك نعمل بوتيرة عالية وفق امكانياتنا المحدودة للقيام بما هو مطلوب منا ونتمنى من الجهات ذات العلاقة أن تنظر الى المركز نظرة جادة كما يجب عليها أن تهتم بالبحث العلمي لأنه أساس تطور العملية التعليمية.

تقرير

١٧ جامعة حكومية وأهلية تضم ١٢٦ كلية وأكثر من ٥٠٠ قسم:

مخرجات التعليم العالي.. ومتطلبات سوق العمل

كتب/ عبدالملك الشرعبي//ـ

■ يمثل التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية وتتويج المسار الدراسي ونهاية المطاف التعليمي النظامي للدارسين، كما يشكل حجر الزاوية في العملية التنموية للمجتمع والمؤشر الرئيسي لتقدم الشعوب وازدهارها.

وأصبحت مؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات المتخصصة والمعاهد العلمية تشكل مركز صناعة القرار الثقافي، وموطن رسم التوجهات الاستراتيجية والنخب الجامعية من القيادات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع.

وانطلاقاً من هذا الدور الريادي الذي تقوم به الجامعات وما في حكمها من مؤسسات تعليمية عليا، وما تشهده من تغييرات جذرية في أهدافها ونظمها وأشكالها، وما تواجهه من تحديات بحكم حجم الطلب عليها ومستوى المنافسة بينها..، ونتيجة للتوسع السريع الذي شهدته الجمهورية اليمنية خلال عقد التسعينيات في أعداد الملتحقين بمختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي تم إنشاء المزيد من الجامعات الحكومية والأهلية، حيث أصبح عدد الجامعات اليمنية في بداية العام ٢٠٠٥م «١٧» جامعة منها سبع جامعات حكومية تضم أكثر من «٦٢» كلية وعشر جامعات أهلية تضم أكثر من «٦٤» كلية.

الجامعات الحكومية

أوضحت مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٢م/ ٢٠٠٣م أن هناك ٥٤ كلية في الدراسات الإنسانية منها ثلاثون كلية للتربية بالاضافة إلى ثلاثين كلية في الدراسات التطبيقية ويصل عدد الأقسام في هذه الكليات إلى «٣٩٦» قسماً منها «٣١٣» قسماً متكرراً وبنسبة ٧٩,٤٪ ويصبح العدد الفعلي للأقسام «٨٣» قسماً فقط أي بنسبة ٢٠,٩٪.

وفيما يتعلق بالطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية للعام الجامعي ٢٠٠٣م/ ٢٠٠٤م فقد وصل العدد إلى (١٨١٣٥٠) طالباً وطالبة منهم (١٣٧٥٨٥) طالباً وطالبة في كليات العلوم الإنسانية و (٦٣١١٦) منهم ملتحقون بكليات التربية.. وهو ما يعكس العدد الكبير من خريجي هذه الكليات الذين لا يمكن لسوق العمل استيعابهم جميعاً، بل يؤدي إلى زيادة معدل البطالة في سوق العمل فيما يصل عدد الطلاب الملتحقين بالكليات التطبيقية خلال نفس الفترة إلى (٤٣٧٦٥) طالباً وطالبة بنسبة ١٩,٢٪.

(١٨١٣٥٠) عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية في العام ٢٠٠٣م منهم (١٣٧٥٨٥) في العلوم الإنسانية

أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس اليمنيين فيصل عددهم إلى (١٩٦٤) عضواً منهم (١٥٩) أستاذاً و ٣٢٧ استاذاً مشاركاً و ١٤٧٨ استاذاً مساعداً بالاضافة إلى ١١٦٠ معيداً فيما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين ٨١١ عضواً منهم ٦٨٧ عضواً بدرجة دكتوراه.

الجامعات الأهلية

بلغ عدد الجامعات الأهلية حتى مطلع العام الجاري ٢٠٠٥م عشر جامعات تضم (٢٧) تخصصاً في كليات العلوم الإنسانية و(١٧) تخصصاً في كليات العلوم التطبيقية وجميعها مكررة للتخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية باستثناء خمسة أقسام.

وأشارت ورقة مقدمة إلى ورشة تطوير مشروع استراتيجية التعليم العالي إلى أن عدد الطلاب الملتحقين في هذه الجامعات للعام ٢٠٠٢م/ ٢٠٠٣م (١١٦٢٣) طالباً وطالبة منهم (٧٤٨٤) في الكليات الإنسانية و(٤٠١٤) في الكليات التطبيقية.

مؤشرات

تبين من خلال المسح الذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للقوى العاملة للعام ٢٠٠٣م أن ٨٢,٦٪ من العاملين في سن الشباب في الفئة العمرية (١٥ - ٣٩) سنة، بينما لا يتجاوز نسبة من هم في سن الاربعين فأكثر ١٧,٤٪.

وقد توزعت عينة العاملين من حلة المؤهلات بنسبة تصاعدية بلغت ٦,٧٪ من حملة شهادات مراكز التدريب المهني و ١١٪ ثانوية فنية أو مهنية و ٢٥,٣٪ دبلوم ما بعد الثانوية و ٥٦,٩٪ من حملة الشهادات الجامعية منهم ٧١,٢٪ من الإناث.

علاقة عكسية

يمثل التوافق بين التخصص الدراسي والعمل الذي يمارسه الخريج بعد التخرج مؤشراً على الاستغلال الأمثل للمعلومات والمؤهلات والمهارات التي درسها الطالب خلال مرحلة الدراسة.. وقد تبين من خلال الدراسة أن الذين لا يعملون بحسب الاختصاص بحسب المؤهل بلغت ١٨,٤٪ بين حملة الشهادة الجامعية يليها ١٦,٩٪ دبلوم بعد الثانوية.

أكثر من (٤٤) ألف وظيفة تقديرات حجم الطلب خلال الفترة (٢٠٠٤م - ٢٠٠٦)

وتبين أن نسبة من يعتقدون أن العلاقة على مستوى التخصصات علاقة قوية بلغت ١٧,١٪ علوم بحته و ٥٥,٩٪ علوم إنسانية واجتماعية و ٥٨,٣٪ تربوية.. فيما اتضح أن نسب من يعتقدون أن العلاقة خفيفة أو معدومة هي ٢٢,٩٪ و ٣٢,٩٪ و ٢١,٣٪ من اجمالي العاملين في تلك التخصصات.

كما أوضحت الدراسة الميدانية أن الذين يواجهون اشكالية عدم توافق المهنة مع المؤهل والتخصص تزداد نسبتهم ضمن الفئات ذات الدخل الأقل، وتقل تدريجياً في فئات الدخل العليا.

اتجاهات

أظهرت نتائج مسح الطلب للقوى العاملة أن صافي الطلب للقوى العاملة خلال الأعوام «٢٠٠٤م - ٢٠٠٦» يبلغ نحو «٤٤٤٦٨» وظيفة تتضمن الوظائف الحالية القابلة للزيادة والوظائف القابلة للخفض والوظائف الجديدة المتوقع استحداثها وملؤها.

وفي ضوء هذه التقديرات فإن اجمالي الوظائف الحالية القابلة للزيادة خلال «٢٠٠٤م - ٢٠٠٦م» والناتجة عن دورات العمل تبلغ «٢٥٠٥٢» وظيفة فيما قدر عدد الوظائف المتوقع الغاؤها أو تسريح شاغليها بنحو (٢٠٧٤) وظيفة أما الوظائف الجديدة المتوقع استحداثها فقد توقعت الدراسة أن سوق العمل سيستحدث فرصاً جديدة خلال نفس الفترة في مؤهلات محدودة لسد حاجاته من العمالة وقدرت الدراسة عدد الوظائف المستحدثة بـ(٢١٤٩٠) وظيفة تعتمد في ملئها على الشهادات الجامعية التخصصية بنسبة ٣٨,٣٪ و ٣٠,٨٪ دبلوم بعد الثانوية «فني» و ١٩,٦٪ ثانوية فنية ومراكز تدريب.

ارتفاع معدل البطالة

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة لعام ٩٩ أن عدد العاطلين الجامعيين فأعلى بلغ (١٩٧٢٦) عاطلاً بنسبة ٤,١٪ من اجمالي العاطلين البالغ عددهم (٤٨٠٨٤٧) شخصاً قيماً بلغ عدد العاطلين لدبلوم بعد الثانوية (١٠٢٠٠) بنسبة ٢,١٪ من إجمالي العاطلين.

وأرجعت الدراسة أسباب مشكلة البطالة بين الخريجين بالاضافة إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل إلى تراجع الدولة في تعيين الخريجين وخصخصة العديد من المؤسسات الاقتصادية الحكومية وخفض مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.. بالاضافة إلى إلى الركود الاقتصادي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

معالجات

وضعت الورقة المقدمة إلى ورشة تطوير مشروع التعليم العالي التي عقدت في صنعاء مطلع الشهر الجاري عدداً من المعالجات من أبرزها تلافي اخطاء التوسع في التعليم العالي غير المحسوب والتي لم تثبت جدارتها بعد وإيقاف التوسع التعليمي العالي التقليدي الذي يعزز من ارتفاع معدل البطالة، واستقلالية القرار في سياسة القبول والتعيين والبعثات والترقيات بناء على قاعدة الجودة وتحفيز أسس الابداع والابتكار والبحث والتطوير، والتوسع في مجال التعليم العالي النوعي وتحسين الخطط الدراسية والكتب المقررة وتأسيس مراكز لتطوير العمل الأكاديمي

تأملات

محمد العريقي

مؤهلات مضرة

■.. ادهشني رد موظف عادي جدا عندما قال له زميله لماذا لاتحضر عرس نجل المدير..؟!

فرد ذلك الموظف.. كنت مشغولاً بالعمل!!

فقال له: لكن كل الزملاء حضروا.. وكان بفترض حضورك من باب المجاملة!

فرد عليه: اذا كان من مجاملة للمدير فهو الاخلاص بالعمل اما مثل هذه المجاملات فمعظمها للنفاق والمباهة.

وللامانة استعجبت من رد ذلك الموظف الذي لايحمل حتى الشهادة الابتدائية.. ولكن كان في رده الكثير من المنطق والواقعية!!

فالبعض اتخذ من اساليب النفاق والدجل والفهلوة مطية لتحقيق العديد من المصالح الشخصية التي لايستحقها ولايجوز الحصول عليها قانونا ومع ذلك وجد امثال هؤلاء مناخا يساعدهم للوصول الى الكثير من الامتيازات المعنوية والمادية دون أي مسوغ قانوني اوعملي اللهم اجادة النفخ في بوق النفاق والكذب والتضليل والمجاملة الكذابة.

هذا العيب مرتبط اولا بمن يعير اهتماما وتصديقا لاقوال وتصرفات المتزلفين والمتسلقين والذي هم عادة يجيدون فنون الاقوال وافتعال الحكايات والروايات والقدح والمديح والنميمة.. والطعن في ظهور الآخرين ،ويعجزون تنفيذ مهام أعمالهم .

والشيء الثاني هو افتقاد معايير التقييم في الوظيفة العامة التي تقوم على الاخلاص والكفاءة والمؤهل والخبرة والمثابرة، فحلت محلها في نظر البعض مؤهلات الوجاهة، والواسطة،والفهلوة ، والكذب والدس ،والحشوش، واللف والدوران ، والهنجمة..والكثير من اصحاب هذه المؤهلات يزاحمون دون خجل او وجل على مواقع لاتتناسب مع قدراتهم الذهنية والعملية والعلمية ويقصون من هم اكفاء وذوي خبرة ومثابرة وتكون النتيجة هي الفشل لاداء المرفق الذي توغلت فيه مثل هذه الظاهرة.

المدير الناجح هو الذي يجعل من كل زملائه وموظفيه اصدقاء له جميعا يشاركهم افراحهم واحزانهم ويتفهم مشاكلهم .

ولكنه لايحيد عن معيار الاخلاص والكفاءة والخبرة عند تقييمه لاداء كل موظف والذي يترتب عليه تحديد مبدأ الثواب والعقاب فهذا المعيار يطيل الصحبة والاحترام.. ويحقق النجاح والتطور للعمل.

lariky@maktoob.com

مهمات وواجبات الشباب في المرحلة الراهنة

سالم شيخ باوزير

■ الشباب آمل البلاد وعماد نهضتها وعنوان تقدمها ومصدر من مصادر ثروتها فلا يمكن أن تخطو أمة إلا بوجود الشباب الواعي المدرك جيداً لمهمات المرحلة الراهنة والمحقق للنجاحات في حياته العملية والدراسية باتجاه تقدم البلاد ونهوضها السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، بيد أن كثيراً من الشباب لن يستوعبوا بصورة جيدة مهماتهم لأنهم يسلمون أنفسهم طواعية للقلق والتذمر والإحباط النفسي وتتجاذبهم التيارات وتتلاعب بهم الأمواج والممارسات والظواهر المخلة بالسلوك الاجتماعي فمتى يدرك الشباب أن مهماتهم الأساسية هي الاهتمام بالدراسة وإحراز المراكز المتقدمة وتقديم النموذج المثالي للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وهي مهمة لايتحملها الشباب وحده بقدر ما هي منوطة بولاة الأمور والمدرسة والمجتمع وأن أمامهم دور هام ينتظرهم وواجب وطني في كل ميدان من ميادين العمل والانتاج والتربية والتعليم والاهتمام بالثقافة لزيادة المعارف الثقافية والسياسية.

إن ما يحز في نفوسنا ما نراه اليوم من الخطورة المحدقة على مستقبل شبابنا من السلوك المشين والانحرافات الشاذة والغياب الفكري عن مهمات الوطن والمجتمع وارتكاسهم في مهاوي القلق والحيرة والضياع والتطرف وبالتالي الوقوع فريسة سهلة لهذه الممارسات وحرمان بلادهم واسرهم ومجتمعهم من مواهبهم ومجهوداتهم ونجاحاتهم وتفوقهم العالي فكثير أو نوعيات من الشباب مواهب في قمة النجاح ونادرة في الدراسة لم يلبثوا أن عصفت بهم زوابع القلق فجف معها وذبل غصناً فمعظم الاحداث التي تظهر بين الحين والآخر تدق ناقوس الخطر في مسيرة شبابنا وملكاتهم ومواهبهم في ظل الحلقة المفقودة بين المدرسة والمنزل إلا آننا نلمس بكل فخر واعتزاز قفزات نوعية حققها طلابنا وشبابنا في ميدان الدراسة وآخرين مواهب أدبية نادرة تفتقت عنها أذهان الشباب في مجالات الشعر والقصة والصحافة والرياضة وابدعوا كثيراً وقدموا عطاءات طيبة فمتى ما وجدت الاهتمام والرعاية سوف تصبح دوحات وارفة الظلال يعطر الجو عبيرها وتنعش النفوس بمحبتها وتملأ الدنيا من حولها رونقاً وجمالاً وبهاء.

وازاء هذه القضايا فإن الجهات المعنية التربية والتعليم ومجالس الآباء ووزارة الشباب والرياضة وفروعها في المحافظات ووسائل الاعلام والصحافة مدعوة لبرمجة وتنفيذ العديد من البرامج الثقافية والمنتديات والمخيمات الهادفة نشر الوعي الشبابي وغرس المفاهيم التربوية الحضارية بهدف الارتقاء بمساهمات الشباب إلى المستوى المطلوب ولمجابهة التطرف والتمسك بمبدأ الوسطية والاعتدال والمساهمة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والتنموية واسهام مجالس الآباء بالدور الأكبر لتقييم مستويات الطلاب الدراسية وتزويدهم بالإرشادات المطلوبة وتتحمل إدارات المدارس مضاعفة النشاط الثقافي اللاصفي والرياضي والاهتمام بتطوير تجربة المكتبة المدرسية هذه التجربة التي أعطتنا كلها في مدارس غيل باوزير بمساهمة ورعاية الأستاذ والأديب والمؤرخ سيد عوض باوزير أثناء اشرافه على أمانة مكتبة التربية والتعليم الثقافية في الفترة من عام ١٩٥٤م حتى السبعينات.